

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٢

بشأن الموافقة على اتفاق في مجال السياحة بين حكومة جمهورية
مصر العربية والمجلس التنفيذي لجمهورية زائير الموقع في
كنشاسا بتاريخ ١٩٨٢/٥/٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور .

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق في مجال السياحة بين حكومة جمهورية مصر العربية
والمجلس التنفيذي لجمهورية زائير الموقع في كنشاسا بتاريخ ١٩٨٢/٥/٧ ،
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذى الحجة سنة ١٤٠٢ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك

اتفاق في مجال السياحة

بين حكومة جمهورية مصر العربية
والمجلس التنفيذي لجمهورية زائير

ان حكومة جمهورية مصر العربية والمجلس التنفيذي لجمهورية زائير رغبة
منهما في تدعيم أواصر الصداقة بين بلديهما واقامة تعاون أوثق بين الهيئات
السياحية في كل من البلدين قد اتفقا على ما يلي :

(المادة الأولى)

يتعهد الطرفان باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتدعيم مصالحهما المشتركة
في مجال السياحة .

ويعمل الطرفان على اقامة علاقات سياحية وثيقة كما يعملان على استمرار
تدعيمهما عن طريق الاجراءات الآتية :

١ - تعاون وتنسيق الجهود في المنظمات الدولية وذلك باتخاذ الآتى :

- تبادل الأفكار .

- دعم التشاور البناء من أجل تحديد وتنفيذ البرامج المتفق عليها ذات
الفائدة المشتركة لكل من البلدين .

٢ - تنشيط اجراءات السفر من أجل تنشيط الحركة السياحية بين

البلدين .

٣ - تشجيع تبادل المجموعات السياحية بين البلدين .

٤ - الاستفادة من الخبرات المتوفرة بكل من البلدين في المجالات المختلفة

مثل التخطيط السياحي وصناعة السياحة والفندقة ، والتنشيط السياحي
والتشكيل المهني السياحي والفندقي فيما يتم بتبادل الأساتذة المتخصصين في هذه

المهنة ، تبادل المتدئين وتقديم المنح الدراسية .

٥ - التعاون على نطاق أوسع في مجال المواصلات والنقل .

(المادة الثانية)

تتم تسوية كافة النفقات السياحية الناتجة من تبادل المجموعات السياحية أو استدعاء خبير من الخارج بين البلدين بالعملات الحرة القابلة للتحويل .

(المادة الثالثة)

لضمان حسن تطبيق هذا الاتفاق ولوضع بنوده موضع التنفيذ ويهدف عمل الدراسات واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق أهدافه يتم تشكيل لجنة مشتركة من خبراء في كلا البلدين طبقا لما نص عليه في المادة الرابعة من هذا الاتفاق .

(المادة الرابعة)

يتم تشكيل اللجنة المشتركة من ستة أعضاء موزعين كالاتى :
- من الجانب المصرى عضوين من وزارة السياحة والطيران ، عضو من وزارة الخارجية .

- من الجانب الزائيرى عضوين من ادارة الهيئة والمحافظة على الطبيعة والسياحة ، عضو من ادارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولى .

(المادة الخامسة)

يجوز طبقا لاتفاق مشترك استدعاء خبراء من الخارج للتشاور في المسائل الخاصة التى تهم الطرفين .

(المادة السادسة)

تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها العادية مرة كل عام في موعد يتفق عليه الطرفين وتضع برنامجا تنفيذيا سنويا .
ويمكن عقد اجتماع غير عادى بناء على طلب أحد الطرفين ويحدد تاريخ هذا الاجتماع باتفاق مشترك .

(المادة السابعة)

تقوم اللجنة المشتركة بتقديم قراراتها وتوصياتها ومقترحاتها الى الأجهزة المختصة في كل من البلدين لقرارها وتنفيذها .

(المادة الثامنة)

يخطر كل من الطرفين الآخر عن طريق الأجهزة المختصة بالاجراءات التي اتخذت لتنفيذ قرارات ومقترحات وتوصيات اللجنة المشتركة التي أقرتها الأجهزة المعنية .

(المادة التاسعة)

يسرى تنفيذ هذا الاتفاق بصفة مؤقتة من تاريخ توقيعه وبصفة دائمة من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه .

مدة سريان هذا الاتفاق خمسة سنوات تلقائيا لمدة سنة واحدة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته كتابيا في انهاء العمل به ستة أشهر من تاريخ انتهاء سريانه وهذا الاخطار لا يؤثر على استكمال أى ارتباطات سابقة وجارى تنفيذها وفقا لأحكام هذا الاتفاق لحين الانتهاء منها .

أعدت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية والفرنسية ولكل منهما نفس الحجية .

بتاريخ

وقع في مدينة

عن حكومة جمهورية زائير

عن حكومة جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٩

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٢ بشأن الموافقة على اتفاق السياحة بين حكومة جمهورية مصر العربية والمجلس التنفيذي لجمهورية زائير الموقع في كينشاسا بتاريخ ١٩٨٢/٥/٧

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٢

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٥

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق السياحة بين حكومة جمهورية مصر العربية والمجلس التنفيذي لجمهورية زائير الموقع في كينشاسا بتاريخ ١٩٨٢/٥/٧ ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٣/٦/٢٠

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد